عيد وكآبة مؤجّلة

بسمة النسور

بعد مغادرتها دعوة إفطار رسمية حافلة بالمجاملات الفائضة، انطلقت السيدة الفضولية التي تروق لها ملاءمة نبض الشارع إلى وسط البلد حيث الأشياء حقيقية. تجولت مطمئنة إلى حالة الأمان التي تتيح لها المشي طويلا من دون قلق، وقد أبحات لنفسها الانسياق مع مزاج الفرح الجماعي المصاحبة لليالي الأخيرة من شهر رمضان. هناك تخلع الكآبة عن روحها، كما لو كانت نعلاً قديماً أدمى قدميها، ترقب الأطفال بصحبة ذويهم، وهم ينتقون الملابس الجميلة، تستمع إليهم يتنافسون ويتفاخرون بأنّهم صاموا رمضان كاملاً، رغم العطش والجوع في النهارات الطويلة التي احتملوها بصبر، كي ينعموا بلحظة الانتصار يتوّجها عيدٌ يرتدون فيه ثيابهم الجديدة، ويحصلون على عيديّاتهم من الأقارب.

تتأمل في زينة الشوارع المنصوبة أضواءً وأقماراً مضيئة، تبعث البهجة في الروح الحزينة، تضحك، وهي تراقب الصف الطويل أمام محل «حبيبة»، الكلّ ينتظر دوره للحصول على طبق كنافة ساخنة بالجبنة الذائبة المزيّن بالفستق الحلبي، مضافاً إليه القطر شديد الحلاوة، تتساءل: ألم يكتفِ هؤلاء من صواني القطائف وأصناف الحلويات التي التهموها طوال الشهر؟! خطر ببالها بيت الشعر «فليتك تحلو والحياة مريرة...». فكّرت أنّ أولئك المصطفين في طابور الكنافة إنّما يتحايلون على المرّ الذي طغى على كلّ شيء في زمن الخيبة. يحاولون تجاهله تأهباً للعيد والوشيك، أيام معدودات يضعون فيها همومهم جانباً، وينهمكون في طقوس جميلة حرموا منها أيام الحجر الكورونيّ الذي ألزمهم البيوت، وأبعدهم عن الأهل والأحبة. يتناسون أعباءهم المادّية الكثيرة، ويصرّون على الفرح، رغم ضيق ذات اليد.

اكتظاظ مروري، صخب كثير، وأصوات باعة الأرصفة يدلّون على بضاعتهم على البسطات، قبل مداهمة كوادر أمانة العاصمة، حلقة من شبّان يتندّرون عن مصادقة مجلس النواب على قرار بفرض عقوبة الحبس على من تسوّل له نفسه الإقدام على الانتحار. تداري ابتسامتها وهي تعرج إلى مقهى ذكريات البلد، حيث اتفقت مع الصديقات على قضاء أمسية رمضانية أخيرة، كنّ منهمكات في لعب الورق، حتى أنهن لم ينتبهن لقدومها. جذبت مقعدها قائلة بحزم: «أمامكن عشر دقائق لإنهاء، لعبتكن المملة»... وافقن ضاحكاتٍ، لأنهن يعرفن أنها لا تطيق الورق، حاولن كثيراً تعليمها، لكنّها كانت ترفض بشدة. استلت هاتفها وأخذت تتجول بين مقاطع فيديو خفيفة، محاولة تجنّب مشاهدة فيديو مجزرة حي التضامن في دمشق الذي انتشر بكثافة على مواقع التواصل، مع تغطية خجولة من الإعلام الرسمي. تعرف أنّ قلبها لن يحتمل كلّ تلك المشاهد الوحشية التي يتحدّث عنها الجميع، حيث يُساق مدنيون أبرياء إلى الإعدام رمياً بالرصاص بدم بارد وضمير ميت. ألقت الهاتف جانباً. قالت لصديقاتها المنهمكات في عالمهن الورقي إنّها تشعر بالتعب الشديد. مشت مسافة طويلة، ردّت إحداهن مازحة: «العضمة كبرت يا صديقتي». أجابت ثانية: «آه والله خترتنا!» اشتدّ وطيس لعبة الهاذ، واختلف الفريقان في أمر فنّي في اللعبة لم تفهمه، واتهمت المجموعة إحداهن بالغش.

سرعان ما انتاب السيدة الفضولية الضجر. اعتذرت من الصديقات اللواتي لم يلتزمن بالاتفاق، وواصلن اللعب وقد سيطر عليهن الحماس. عادت إلى الشارع المكتظّ المزيّن شديد الإنارة. توقفت لها تاكسي بعد انتظار طويل بسبب الازدحام الشديد في وسط البلد، قرّرت أن تحافظ على طاقتها الإيجابية مهما حدث، فليس من الحكمة أن تسمح للكآبة أن تسيطر عليها في العيد مثل العادة. سوف تؤجلها إلى حين، لن تستغرق في ذكريات الطفولة البعيدة، حين كان للعيد مذاق مختلف أكثر بساطة وأقل كلفة. ولن تشغل بالها بهموم الآخرين، ستعتني بهنداماً وتستقبل الأحبة صبيحة العيد بابتسامة كبيرة، وهي تشعر بالامتنان على وجودهم في الحياة أصحّاء معافين، وربما تتطرّف قليلاً، فتغني مع الست «يا ليلة العيد أنستينا وجدّدتي الأمل فينا...».

زيارة قيس سعيّد المحتملة لروسيا

المهدي مبروك

نقلت، أخيراً، مصادر إعلامية روسية عن سفير تونس في روسيا، طارق بن سالم، قوله إنّ استعدادات تجري حثيثة لزيارة قريبة يؤديها الرئيس قيس سعيد لهذا البلد، ليكون في ضيافة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للوهلة الأولى، لا شيء يثير الانتباه أو الاستغراب، غير أنّ الأمر يحتاج إلى استحضار السياق الذي تجري فيه الزيارة وتفاصيل أخرى قد تجعل من قراءة هذا الحدث مدخلاً لفهم ما يمكن أن يحصل في قادم الأيام، فضلاً عن تشريح الطبقات العميقة لتصورات الرئيس. منذ انقلاب 25 يوليو/تموز 2021 في تونس، ظلت قوى غربية عديدة تناوئ الرئيس سعيّد. كانت ردة فعل سعيّد لا تخلو من مناورات، إذ مباشرة، بعد صدور موقف الولايات المتحدة من الانقلاب، التقى ممثلاً رفيعاً عن شركة صينية رائدة في صناعة التكنولوجيا للخروج من أزمتها الاقتصادية الحادّة. رغم كلّ هذه الاعتبارات، يسعى رئيس الجمهورية تحت ضغط دوائر عديدة متنفذة لحثّه على زيارة روسيا، فهذه الخطوة يمكن أن يدير مساومة مثمرة للولايات المتحدة لدفعها إلى غضّ الطرف عمّا يجري في تونس، خصوصاً أنّ الرئيس مصرّ على استكمال مشواره القاضي بتفكيك تجربة الانتقال الديمقراطي ومؤسساته، كما علينا ألّا نغفل عن أنّ سعيّد يلتقي، على المستوى الفكري السياسي، مع بوتين، فالاثنان يستندان إلى شعبوية تسلطية، لا تعير للتشاور والحوار مع المعارضة أي أهمية. يعوّل الرئيس على هذا «الابتزاز السياسي» حتى يبدو داخلياً بطلاً وطنياً متمسّكاً بسيادة بلاده، رافضاً إملاءات الخارج، وتحديداً الولايات المتحدة، مستفيداً بذلك سردية السيادة الوطنية، غير أنّه قد يخطئ الحسابات، إذا قدّرت واشنطن أنّ زيارته موسكو ستفرّاز غير مقبول، ففي وقتٍ يقاطع فيه العالم تدريجياً روسيا وقادتها تحديداً، ويسلط عليهم عقوبات متتالية، يقدم الرئيس سعيّد على زيارة بوتين... حتى بشار الأسد اكتفى بمساندة بوتين، ولم يزره.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

الأردنيون والإصلاح: جدل ما بعد التحديث

مهند مبيضين

بعد عودة العاهل الأردني، عبد الله الثاني، إلى عمّان من المانيا، إذ أجرى فيها عملية جراحية، كانت توقعات الأردنيين إجراء بعض التغييرات الداخلية، وهي توقعات لم تكن لم تحدث، وتسري أخبارها كلما سافر الملك إلى الخارج، ويبقى الرهان على إجراء تغيير أو تعديل حكومي أو حلّ للبرلمان مجزّء تكهنات، فهي أمور بيد الملك وفقاً للدستور الأردني، ومع الإقرار من الجميع بتحديات راهنة، داخلية وخارجية، في الأردن، وأجبة المواجهة، إلّا أنّ الاستجابة لها قد تكون متفاوتة. فعلى صعيد الملف الفلسطيني والتصعيد في القدس، تحرّك الملك حتى وهو في رحلة العلاج للتدخل وتخفيف حدّة التعدّيات الإسرائيلية، كذلك نشطت الخارجية الأردنية اجتماع اللجنة الوزارية العربية التي التقت في عمّان، وأكّدت مبدأ الوصاية الأردنية على المقدّسات ورفضت الانتهاكات الإسرائيلية في القدس.

> إجراء تحول سياسي يستلزم تبديلاً يستجيب لإقامة نظم خاص بالشؤون السياسية، بما يُفيد بعملية تحوّل السلطة وامتلاك الجمهور سلطته

ومع أنّ الحديث الأردني عن فلسطين والقدس بات أمراً من اجتذات السياسة الوطنية دائمة الحضور والتفاعل، وهو ملفّ شعبي أيضاً بحكم العلاقات المشتركة بين الشعبين، نظراً إلى طبيعة العلاقة الأردنية الفلسطينية ومساراتها التاريخية، إلّا أنّ هذا الملف لا يتحدّث فيه الناس في مجالسهم، كما يتحدثون عن السياسة والإصلاح، أو في تفاعلهم مع القضايا العربية الأخرى، أو بما يجب عمله أمام أزمات الداخل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ما كان لافتاً في فترة غياب الملك العلاجية، أنّ ولي العهد، حسين بن عبد الله الثاني، نشط في زيارات ولقاءات مكثفة ونوعية ومتعدّدة المستويات، من زيارات المؤسسات العميقة، إلى لقاءات مع النخب، وزيارات شعبية، إلى مباشرة بعض ملفات الحياة اليومية للمواطن الأردني ومتابعتها، وهو تدخّل من ولي العهد أثبت فيه قدرته على ما تولاه من مهام تحت مسمّى «نائب الملك» والتي تعزّزت لاحقاً بمرافقته الملك في زيارته مصر وحضور اللقاء الأردني الإماراتي المصري المشترك. وهنا يبدو جلياً تصعيد حضور نائب الملك، الأمير حسين، في مستويات متعدّدة محلياً وعربياً ودولياً. وبعد عودة الملك، كان لافتاً أيضاً ظهور الأمير هاشم بن عبد الله الثاني في أكثر من مناسبة مع شقيقة ولي العهد، في لقاءات مع مجموعات شبابية، وفي زيارات لمناطق شعبية في العاصمة عمّان. وهنا يبدو جلياً أنّ السياسات الملكية للعائلة المالكة في الأردن تحسم أمورها جيداً نحو تبديد المخاوف والمقولات والشائعات، والتشديد على استقرار الحكم. ومن صور ذلك الدفع بشكل هادئ؛ وليس مستعجلاً، بالجيل الجديد من العائلة للظهور المؤسّس دستورياً من جهة الدور المناط بولي العهد دستورياً، أو وفقاً للتقاليد وبرنامج العمل الخاص به، بتولّي بعض المهام، والتركيز على إنجاز حالة تواصلية مع مختلف طبقات الشعب، مع إدخال الأخ الشقيق الأمير هاشم للصورة الإعلامية التواصلية بشكل لافت. هذا المشهد هو الذي يسود في الأردن، من حيث النظر إلى السلطة والصلاحيات داخل مؤسسة العرش المحسومة حالتها الشعبية مع الأردنيين، باعتبار أن فلسفة الحكم واضحة، وكذا انضباطه بالدستور وبقانون العائلة المالكة، وهو ما يعزّز استقرار المؤسسة الملكية بشكل واضح. لكن اللافت هو الارتباك المحلي والعربي إزاء استقبال مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التي أقرّها البرلمان. ويظهر هذا الارتباك في ظلّ عدم الاستعداد الديمقراطي الكافي داخل العقليات والبنيات المحافظة، والأخطر من ذلك اندفاع النخب المحسوبة على الدولة الى المعارضة إلى تأسيس تجارب حزبية جديدة لا قواعد عريضة لها، ومحكومة بذهنية ثقافية في غير صالح التجربة الحزبية، وفي نظرة الناس البسطاء إلى النخب المجرّبة، وفي نظرة شريحة الشباب الأردني إلى المشاركة السياسية، وهي نظرة محكومة بإرث سلبي، وحاضر عنوانه تجاهل قضايا الشباب، على الرغم من جهود تبذلها الحكومات، ولعلّ نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وبيّنت أنّ 1% من الأردنيين فقط يؤمنون بالأحزاب، خير دليل على عمق الأزمة.

في احد شوارع عمّان (دانيل شمكين/Getty)

ليس الإشكال الأساس لمحاولة التماهي مع مخرجات التحديث السياسي الأردني في أن النظرة سلبية إلى الأحزاب، ولا في أنّ هذا التحديث جاء نتيجة مخرجات لجنة ملكية واجهت خصوماً كثيرين، أو لأنها كما يُقال «جاءت من فوق»، وليس في أنها استلهمت وثائق الإصلاح السابقة التي لم تنجح أو تتمكن من النجاح، مثل الميثاق الوطني، الذي كان ضمن الحقيبة المرجعية التي تسلّمها أعضاء اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، أو في مخرجات لجنة الحوار الوطني لعام 2011. بل الإشكال في بُنية الطبقة السياسية المتمثلة البرلمانية والخروق التي أصابتها، وتعرّضها لتشوهات كبيرة، منذ إقرار قانون الصوت الواحد للانتخابات النيابية عام 1993، وما طرأ على الممارسة السياسة لاحقاً من مقاولين وأثرياء جدد. هذا مع سيادة سياسة نمط التمثيلين، الجهوي والقبلي، من الحكومات، لمبدأ تدوير النخب وتولي المواقع والمناصب، بالإضافة إلى عقدة تنامي فجوة الثقة بين فئة الشباب بين 18-35 عاماً، التي كانت شاهدة على التحوّل الديمقراطي، ولم تر إلا التراجع، وتنامي ضعف الثقة بالبرلمان وبقية المؤسسات، ولم تجن هذه الفئة إلا الوعود الحكومية بحياة أفضل، وبطالة أقل، وهي وعود تبخّرت بفعل تراجع الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مرّت بها المنطقة، والنتيجة اليوم ارتفاع في الدَّين العام غير مسبوق وفي نسب البطالة.

كذلك إنّ مئاتٍ من مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التي أقرّها البرلمان، ويظهر هذا الارتباك في ظلّ عدم الاستعداد الديمقراطي الكافي داخل العقليات والبنيات المحافظة، والأخطر من ذلك اندفاع النخب المحسوبة على الدولة الى المعارضة إلى تأسيس تجارب حزبية جديدة لا قواعد عريضة لها، ومحكومة بذهنية ثقافية في غير صالح الإصلاح في الأيام لم تجد قوى مجتمعية مدنية حقيقية لتمثلها، وواجهتها القوى المحافظة والمستفيدة من الوضع القائم، لصالح حالة «اللاتغيير»، مدعومة بمقولات مغلوطة عن الوطن البديل خوفاً لا حياً، تلك المفاهيم المنسوبة إلى الدين التي تعدّ الحياة الدنيا دار اختبار وابتلاء، لا دار تدريب وتهذيب. إنها المفاهيم ذاتها التي تجعل غير مفهوم لكلّ إنسان إن كان مسيّراً أم مخيّراً: إذ ما دام كما هو معلوم؛ إنا ما بصنع الله بصلاتنا وصيامنا، ثم ما يفعل بصنع أقدامنا؟ فتلك الشعائر هي أمرٌ بينه وبين ربه: يتقبّله الله أو لا يتقبّله، أما غيبته ونميمته، أو صدقه وأمانته، فهي الأمر الذي بينه وبين الناس، الذي يخرّب المجتمع، أو ينشر فيه الصلاح. هكذا، فإنّ سلامة العلاقة بالناس، أي الامتناع عن الكذب، والنميمة، وخيانة الأمانة، ورمي القمامة في الشارع، أو تخريب الممتلكات العامة، أو إزعاج الجيران، أو الاحتيال المالي، هي الطريق إلى علاقةٍ سليمة مع الله، تمرّ من سلامة العلاقة مع الناس. ثمّة ضرورتان، إذاً، لسلامة إسلام المرء: أن تقام العلاقة مع الله على أساس المحبة، لا الطمع أو الخوف، وأن تقام العلاقة مع الناس على أساس المحبة، لا تبادل المصالح؛ أي أنّ سلامة إسلام المرء رهن بسلامة القلب وصفائه. ولهذا بالضبط، تمرّ الطريق إلى محبة الله من محبّة الناس؛ فلن يبلغ المرء محبّة الله، ما لم يكن قلبه سليماً في علاقته مع الناس، حتى لو صام الدهر، ولم يكتفِ برمضان. وربما يكمن في مثل ذلك الفرق بين الإسلام والإيمان: فالأول محكومٌ بظاهر الأفعال من شعائر وممارسات، أما الثاني فمحكومٌ ببواطنها ونيّة صاحبها. لكنّ مجتمعاتنا تقصر اليوم عن الوصول إلى جوهر الإيمان، لأنّها تمارس دينها على أساس المقايضة مع الله ومع الناس، لا على أساس المحبّة. ولن يفلح أمر المقايضة مع الله أبداً، لأنّ لا حاجة لله تعالى بنا وبشعائرنا «وطقوسنا»، ويتجلّى ذلك مثلاً في إخفاق فكرة «استجلاب نصر الله» في زماننا، فثمّة قادة وسياسيون لا يرتضوا لأنفسهم أن يكونوا مسامير في عرش حافظ الأسد، الذي لم يحتمل يوماً وجود كيانية فلسطينية، اسمها منظمة التحرير، وقد أفضى بلسانه لانتصار الوزير (أم جهاد) عدم قناعته بضرورة قيام دولة فلسطينية، والشواهد بلا عدد على كراهيته تمثيل الفلسطينيين أنفسهم، وازورارهم عن أن يكونوا في جيبه.

دوّن الشهيد الفلسطيني برصاص قناص مجرم في مليشيات الأسد عن 24 عاماً، أحمد الكوسا، يومين قبل مقتله في عام 2012، أن مشكلة مخيم اليرموك تنحلّ عندما تنحلّ مشكلة حمص وداريا ودرعا وإدلب وحلب. ولم يجد النظام غير تهديم المخيم وتشريد ساكنيه، وتهديم مخيمات فلسطينية أخرى في سورية، حلاً لمآزقه، ذاته الحل الأمني المتوحش الذي أعمله في حلب وإدلب ودرعا وحمص. والتأكيد على قومية آل الأسد الحاكمين في قصر المهاجرين، كما مارسوها ضد الفلسطينيين أمر شديد الوجوب، ليس فقط عندما تستجد واقعة في مستوى مذبحة حي التضامن البالغة الشناعة، وإنما أيضاً في كل سانحة، سيما وأن نخبة فلسطينية، تتزاول إنتاج الشعر والرواية والمسرح، ولها صوتها العالي في محبة قاسم سليماني، تقيم على الخرافة السمجة، عن انتصار الحكم في دمشق للقدس وفلسطين، عن مقاومة وممانعة يزاولها هذا الجبان، وهو الذي يخلو أرشيفه من أي بطولة معلومة ضد العدو الإسرائيلي، فيما يضج هذا الأرشيف بمخازيه، مثل التي شوهدت في حي التضامن، ضد السوريين وإخوتهم الفلسطينيين، وفي مساواته بينهما في العسف والقتل ظلّ نظاماً قومياً عربياً بحق.

كاميرات القتلة... توثيق الولاء

سميرة المسالمة

لم أصرّح ولم أعترض، ببساطة تقبلت الأمر. كان عليّ أن أستقبل الموت القادم من بنادقهم بهدوء. لم أرغب أن أزعج ملاك الموت بضجيج الحياة، هكذا كان كلّ شيء حولي غائباً، صراخ أبي وبكائي لم يكونا ليغيّرا أي معادلة، وأنا استسلمت، كان الفراغ يحتضنني، فقط بعض شتائمهم كانت تؤلم روحي التي هي على وشك الرحيل، تذكّرت أنّني أريد أن أقول لهم شيئاً: «لا تخبروا أمي كيف قتلتموني». تلك وصية مجد، ابني الذي نجا منهم، هو ليس وحده من كان لا يريد أن يكون موته معلناً بتفاصيله. قولوا لها إنّه رحل، لماذا وكيف وإلى أين ليس مهماً. التفاصيل تتحوّل أحياناً إلى أدوات تعذيب لأحبتنا، هذا ما كان ابني يدركه وهو يجرّ إلى خاتمة لمعنى «الحياة في دمشق» التي يزاود بعضهم علينا بترديدها. نجا ابني من آخر مشهد مكرّر لفيديوهات القتل في سورية، ويبقى سؤالي: هل حقاً قد نجا؟ تعديني مقاطع الفيديو التي نشرتها صحيفة ذا غارديان اللندنية إلى مشهد حضرته في مكتب المسؤول الأمني للقصر الجمهوري، خلال تحقيقه معي في الشهر الخامس من عام 2011، عندما رفع في وجهي «شريطاً مصوراً»، وقال: «لقد صوّرنا كيف انقضّ المتظاهرون على الأسلحة التي تركناها وبدأوا باستخدامها... إنّها نهاية ثورتكم». كان سعيداً بنجاح الفخّ الذي نُصب، الكاميرا بيدهم ليست مندسّة، إنّها جزءٌ من المشهد العام للجريمة، وتسريبات كثيرة مصوّرة لم تكن مصادفة عابرة، أو حتى عملاً مضاداً بغاية تعريتهم. إنّها سلاحهم الحادّ، سلاح الترهيب، إعلان ممولّ بدماء السوريين عن نوع بشري «متحوّل» لا ينتمي إلى أي دين أو طائفة. إنّه ببساطة مدرسة الأمن السوري، وفقط، بكلّ من ينتسب لها على اختلاف خلفياتهم القومية والدينية والمذهبية.

الفيديوهات القاتلة ليست مسرّبة من هاتف عنصر أمن صوّر الجريمة لهول فظاعتها، إنّها بعض من أرشيف كامل للأمن السوري عايش تطور التكنولوجيا وأساليب التجسّس على السوريين منذ تأسيس المكتب الثاني برئاسة عبد الحميد السرّاج، يدرس من خلالها سلوك عناصره ويحدّد درجات ولائهم وقدرتهم على تنمية الوحش الذي زرع داخلهم. لهذا يبدو من المنطقي أن تكون مقاطع الفيديو موجودة ضمن محتويات داتا غير موثقة في أرشيف الأجهزة الأمنية، من إعدامات سجن تدمر إلى مجزرة جسر الشغور، ومن حصار درعا إلى مجازر صيدا وكفر عويد والتريمسة والحولة والقبير وزملكا وداريا والبيضا والرستن ورسم النفل ونهر قويق والغوطة وخان شيخون ومخيم اليرموك، بأغلبية ضحاياه الفلسطينيين، إلى مجازر إدلب. ليس هذا التوثيق خشية ضياع مصير الضحايا، لكن لأنّه الطريق إلى قرز الموالين المخلصين للنظام من جهة، ولإمساك ما بدينهم، فلا تسوّل لهم أنفسهم التبرؤ مما ارتكبوه من جهة ثانية. ولتمايز هؤلاء عن ضباط وعناصر آخرين، يشرع بعضهم في ارتكاب جرائمهم كأدوات تنفيذية خالية من الحماسة والاندفاع، رغم ارتكابهم مجازر القتل، لكنّهم يستطيعون التمييز بين من أمن بالقتل وسيلة لحياة نظامه ومن ينفذه فقط.

> السوريون يكسبون الموت بالقتل المباشر، أو تحت أنقاض بيوتهم المقصوفة، أو يتركون ليموتوا جوعاً وبرداً وحرقاً

كما أنّ لهذه الفيديوهات المصوّرة أو الصور الليزرية أو الفوتوغرافية مهمة أساسية في إمتاع قيادات النظام، وضمان وحشية قواتهم، وإخلاصها لهم في تنفيذ مهمات إبادة معارضيهم وحاضنتهم الشعبية، إذ تبنّى رأس النظام بشار الأسد في خطاباته نظرية خطواته بثقة. إنه الجسر الذي يوصلك إلى قصر الرئيس من دون طلب لقاء، أو المرور بوسيط، اضغط زر الإرسال، هناك من ينتظر مشاهدة يوميات جنوده الأوفياء، وقصصهم، ويتعرّف إلى عدد ضحاياه، ليمضي إلى فراشه مثقلاً بأفراح انتصاراته على أعدائه المدنيين الإرهابيين. لا توجد جرائم في سورية خبأها الجسر الذي يوصلك إلى قصر الرئيس من دون طلب لقاء، أو المرور بوسيط، اضغط زر الإرسال، هناك من ينتظر مشاهدة يوميات جنوده الأوفياء، وقصصهم، ويتعرّف إلى عدد ضحاياه، ليمضي إلى فراشه مثقلاً بأفراح انتصاراته على أعدائه المدنيين الإرهابيين. لا توجد جرائم في سورية خبأها الإنسان ابن بيئته، التي برّر فيها قصف قواته مناطق سكنية كاملة تحت اسم بيئة حاضنة للإرهاب، وأنّها اسهمت في صناعة المجتمع المتجانس من قتلة ومؤيدين لهم فقط.

منذ بداية الأحداث، احتكر النظام مشروعية حمل الكاميرات لنفسه، فقد جزم رأس النظام كلّ من أسهم بالتقاط صورة لمجريات الثورة السورية، وطرق قمعها، من أجهزته الأمنية، واعتبرهم أخطر على الدولة من المتظاهرين أنفسهم، في وقتٍ استخدمت أجهزة الأمن الكاميرات لتكون إحدى وسائل الترهيب وتعريف الناس بمصائرهم المحتملة، وإثبات التهم على المتظاهرين، فإما يصار إلى ابتزازهم لاحقاً أو اقتناصهم، فالسوريون يعيشون حالة من الإثارة الدائمة، حيث أقدارهم كالبانصيب، إما أن يكسبوا الموت بالقتل المباشر، أو تحت أنقاض بيوتهم المقصوفة، أو يتركوا ليموتوا جوعاً وبرداً وحرقاً، أو يخسروا قيمة حياتهم بنطاق صمت تحدّده جغرافية مكان إقامتهم. هذا ينابصب الموت والحياة وجوائز القهر السوري، وتسريبات قديمة وجديدة، فقط، تحدّد لنا خريطة طريق مقابرنا المجهولة.

(كاتبة وإعلامية سورية)

كاريكاتير عماد حجاج

كيف مرّ رمضان؟

سامر خير احمد

تقول فكرة رائجة في الثقافة الإسلامية السائدة أنّ رمضان شهرٌ لتربية النفس وتهذيبها. هذا جيد طبعاً، لكن ما الذي يمنع أن تكون الحياة كلها مدرسة لتهذيب الأنفس وتربيتها؟

في رمضان هذا العام، كما في كلّ رمضان، طغى التبشير الديني ذو الطبيعة المادية، عوضاً عن الروحية، على يوميات الشهر الفضيل. يمكن قراءة ذلك مثلاً في البرامج الدينية التي تعرضها التلفزيونات ومقاطع يوتيوب ووسائل التواصل الاجتماعي، كذلك حال الخطب الوعظية، والدعوات المختلفة إلى «الإحسان» من خلال التبرع لفقراء أو مرضى، أو محتاجين. وتقوم القيمة المادية في كل هذا على مقايضة مع الله: يُحسن المرء، فيعظم الله رقبته من النار... وصيامه، فيعتق الله رقبته من النار... لكن، أين هو تدريب الأنفس وتهذيبها في هذا المفهوم والسلوك الرمضاني الرائج؟

لعل أساس السلوك القائم على عبادة الله خوفاً لا حباً، تلك المفاهيم المنسوبة إلى الدين التي تعدّ الحياة الدنيا دار اختبار وابتلاء، لا دار تدريب وتهذيب. إنها المفاهيم ذاتها التي تجعل غير مفهوم لكلّ إنسان إن كان مسيّراً أم مخيّراً: إذ ما دام كما هو معلوم؛ إنا ما بصنع الله بصلاتنا وصيامنا، ثم ما يفعل بصنع أقدامنا؟ فتلك الشعائر هي أمرٌ بينه وبين ربه: يتقبّله الله أو لا يتقبّله، أما غيبته ونميمته، أو صدقه وأمانته، فهي الأمر الذي بينه وبين الناس، الذي يخرّب المجتمع، أو ينشر فيه الصلاح. هكذا، فإنّ سلامة العلاقة بالناس، أي الامتناع عن الكذب، والنميمة، وخيانة الأمانة، ورمي القمامة في الشارع، أو تخريب الممتلكات العامة، أو إزعاج الجيران، أو الاحتيال المالي، هي الطريق إلى علاقةٍ سليمة مع الله، تمرّ من سلامة العلاقة مع الناس. ثمّة ضرورتان، إذاً، لسلامة إسلام المرء: أن تقام العلاقة مع الله على أساس المحبة، لا الطمع أو الخوف، وأن تقام العلاقة مع الناس على أساس المحبة، لا تبادل المصالح؛ أي أنّ سلامة إسلام المرء رهن بسلامة القلب وصفائه. ولهذا بالضبط، تمرّ الطريق إلى محبة الله من محبّة الناس؛ فلن يبلغ المرء محبّة الله، ما لم يكن قلبه سليماً في علاقته مع الناس، حتى لو صام الدهر، ولم يكتفِ برمضان. وربما يكمن في مثل ذلك الفرق بين الإسلام والإيمان: فالأول محكومٌ بظاهر الأفعال من شعائر وممارسات، أما الثاني فمحكومٌ ببواطنها ونيّة صاحبها. لكنّ مجتمعاتنا تقصر اليوم عن الوصول إلى جوهر الإيمان، لأنّها تمارس دينها على أساس المقايضة مع الله ومع الناس، لا على أساس المحبّة. ولن يفلح أمر المقايضة مع الله أبداً، لأنّ لا حاجة لله تعالى بنا وبشعائرنا «وطقوسنا»، ويتجلّى ذلك مثلاً في إخفاق فكرة «استجلاب نصر الله» في زماننا، فثمّة قادة وسياسيون لا يرتضوا لأنفسهم أن يكونوا مسامير في عرش حافظ الأسد، الذي لم يحتمل يوماً وجود كيانية فلسطينية، اسمها منظمة التحرير، وقد أفضى بلسانه لانتصار الوزير (أم جهاد) عدم قناعته بضرورة قيام دولة فلسطينية، والشواهد بلا عدد على كراهيته تمثيل الفلسطينيين أنفسهم، وازورارهم عن أن يكونوا في جيبه.

> لن يبلغ المرء محبّة الله، ما لم يكن قلبه سليماً في علاقته مع الناس

إلى الاتزان، فالأقدار تمضي لأنّ الله بالغٌ أمره، بما يحقق اتزان حياة البشر من تلك العشوائية التي تُحدثها ردود فعلهم على ما يعطونه أو يمنعونه.

المهم هنا، بالنسبة لمجتمعاتنا العربية والمسلمة، أنّ تلك العلاقة المادّية مع الله، القائمة على المقايضة، إما استجلاباً لمغفرته أو درءاً لغضبه، تفسّر هذا الفهم المادي السائد للإسلام بين سواد المسلمين، والمنعكس على شكل العلاقات في مجتمعاتهم، والقائم على تبادل المصالح، سواء مع خلال الطائفية أو الفئوية، أو من خلال الحزبية بما فيها التي ترفع شعار «الإسلامية»، هذا بدلاً من أن تقوم العلاقات بينهم على أساس التراحم والتعاطف والتعاضد، لا رغبةً في مصلحة أو فائدة، وإنّما لمجرّد كونهم مسلمين.

تقول أدبيات الإسلام إنه جاء ليُخرج الناس من ظلمات الحياة المادية إلى نور الحياة الروحية القائمة على المحبّة: محبّة الله، ومحبّة الناس، تلك التي لا تبتغي مصلحة ولا تلتمسها، فتدفع أصحابها إلى أن ينبذوا الكراهية، والعنف، والغدر، وخيانة الأمانة، وغيرها من ممارسات يفعلها الناس لأجل أطماعهم المادّية الدنيوية. ولهذا، لا يكون قد فهم الإسلام من يصلّي ويصوم ويعتمر ثم لا يسلم الناس من كذبه، أو دسائسه، أو نميمته، كما هو معلوم؛ إذا ما بصنع الله بصلاتنا وصيامنا، ثم ما يفعل بصنع أقدامنا؟ فتلك الشعائر هي أمرٌ بينه وبين ربه: يتقبّله الله أو لا يتقبّله، أما غيبته ونميمته، أو صدقه وأمانته، فهي الأمر الذي بينه وبين الناس، الذي يخرّب المجتمع، أو ينشر فيه الصلاح. هكذا، فإنّ سلامة العلاقة بالناس، أي الامتناع عن الكذب، والنميمة، وخيانة الأمانة، ورمي القمامة في الشارع، أو تخريب الممتلكات العامة، أو إزعاج الجيران، أو الاحتيال المالي، هي الطريق إلى علاقةٍ سليمة مع الله، تمرّ من سلامة العلاقة مع الناس. ثمّة ضرورتان، إذاً، لسلامة إسلام المرء: أن تقام العلاقة مع الله على أساس المحبة، لا الطمع أو الخوف، وأن تقام العلاقة مع الناس على أساس المحبة، لا تبادل المصالح؛ أي أنّ سلامة إسلام المرء رهن بسلامة القلب وصفائه. ولهذا بالضبط، تمرّ الطريق إلى محبة الله من محبّة الناس؛ فلن يبلغ المرء محبّة الله، ما لم يكن قلبه سليماً في علاقته مع الناس، حتى لو صام الدهر، ولم يكتفِ برمضان. وربما يكمن في مثل ذلك الفرق بين الإسلام والإيمان: فالأول محكومٌ بظاهر الأفعال من شعائر وممارسات، أما الثاني فمحكومٌ ببواطنها ونيّة صاحبها. لكنّ مجتمعاتنا تقصر اليوم عن الوصول إلى جوهر الإيمان، لأنّها تمارس دينها على أساس المقايضة مع الله ومع الناس، لا على أساس المحبّة. ولن يفلح أمر المقايضة مع الله أبداً، لأنّ لا حاجة لله تعالى بنا وبشعائرنا «وطقوسنا»، ويتجلّى ذلك مثلاً في إخفاق فكرة «استجلاب نصر الله» في زماننا، فثمّة قادة وسياسيون لا يرتضوا لأنفسهم أن يكونوا مسامير في عرش حافظ الأسد، الذي لم يحتمل يوماً وجود كيانية فلسطينية، اسمها منظمة التحرير، وقد أفضى بلسانه لانتصار الوزير (أم جهاد) عدم قناعته بضرورة قيام دولة فلسطينية، والشواهد بلا عدد على كراهيته تمثيل الفلسطينيين أنفسهم، وازورارهم عن أن يكونوا في جيبه.

دوّن الشهيد الفلسطيني برصاص قناص مجرم في مليشيات الأسد عن 24 عاماً، أحمد الكوسا، يومين قبل مقتله في عام 2012، أن مشكلة مخيم اليرموك تنحلّ عندما تنحلّ مشكلة حمص وداريا ودرعا وإدلب وحلب. ولم يجد النظام غير تهديم المخيم وتشريد ساكنيه، وتهديم مخيمات فلسطينية أخرى في سورية، حلاً لمآزقه، ذاته الحل الأمني المتوحش الذي أعمله في حلب وإدلب ودرعا وحمص. والتأكيد على قومية آل الأسد الحاكمين في قصر المهاجرين، كما مارسوها ضد الفلسطينيين أمر شديد الوجوب، ليس فقط عندما تستجد واقعة في مستوى مذبحة حي التضامن البالغة الشناعة، وإنما أيضاً في كل سانحة، سيما وأن نخبة فلسطينية، تتزاول إنتاج الشعر والرواية والمسرح، ولها صوتها العالي في محبة قاسم سليماني، تقيم على الخرافة السمجة، عن انتصار الحكم في دمشق للقدس وفلسطين، عن مقاومة ومانعة يزاولها هذا الجبان، وهو الذي يخلو أرشيفه من أي بطولة معلومة ضد العدو الإسرائيلي، فيما يضج هذا الأرشيف بمخازيه، مثل التي شوهدت في حي التضامن، ضد السوريين وإخوتهم الفلسطينيين، وفي مساواته بينهما في العسف والقتل ظلّ نظاماً قومياً عربياً بحق.

هذا الأرشيف الفلسطيني لنظام الأسد

معن البياري

أمّا وأن نظام الأسد في سورية قوميٌّ عربي، فهذا صحيح، والشاهد أن سجونه ازدحمت بالفلسطينيين واللبنانيين والعراقيين، كان منهم الأردنيان البعثيان ضافي الجمعاني وحكم الفايز نحو عقدين، والماركسي الفلسطيني الأردني، سلامة كيلة، ثمانية أعوام، وجولاته مشهودة في غير مكيْن وناحية في سورية نفسها، وفي لبنان، بقذائفه العمياء، وقد استهدف فيها فلسطينيين ولبنانيين

الانتقالي الجنوبي اليمني... تحدّيات السلطة والشراكة

بشرى المقطري

في تحوّلاتها التاريخية من قوى تمثل الشارع، أياً كانت شروط هذا التمثيل، إلى انضوائها في السلطة، تواكب الكيانات السياسية هذه التحوّلات وتكيف أدواتها للتعاطي مع استحقاقاتها، ومن ثم تغادر طابعها البدئي القائم على الصراع والانسياق مع التقلبات التي يفرضها مزاج الشارع وتحوّلاته، وإذا كان المجلس الانتقالي الجنوبي (اليمني)، بوصفه قوة سياسية أنتجتها الحرب والمتدخلون الإقليميون في اليمن، قد مرّ بتحولات عديدة، بما في ذلك انخراطه في حكومة المناصفة، فإن انضواءه في سلطة المجلس الرئاسي، مع القوى الأخرى، يشكّل تحدياً له، فإضافة إلى تعارض مشروعه السياسي مع مرجعيات السلطة الحالية، وما يُحدثه ذلك من تعارض في الأهداف والوسائل، فإنه يواجه تحدّيات تتعلق بهويته السياسية، وثقله العسكري، بما في ذلك مستقبله، فضلاً عن الخيارات التي سيلجأ لها للحفاظ على مكتسباته.

أدّى المجلس الرئاسي، في 19 الشهر الماضي (إبريل/ نيسان) القسم في عدن أمام جلسة عاجلة لمجلس النواب اليمني، ضمت عدداً من أعضائه. وبعيداً عن لا دستوريتها، كشفت الإجراءات التي نظمت مراسم التنصيب عن هشاشة التوافقيات التي يفرضها الحلفاء، إذ كسر المجلس الانتقالي الجنوبي حالة التوافق المزعوم، بحيث أعاد تصدير الكيانات المنضوية في السلطة الجديدة إلى الواجهة، بوصفها قوة لا اندماجية، تتشبث بمكاسبها على حساب أي إطار سياسي جامع. وبالقدر نفسه، كشفت أزمة «الانتقالي» في إدارة علاقته بسلطة بات شريكاً فيها، فقد فشل رئيسه وعضو المجلس الرئاسي، عيدروس الزبيدي، في أول استحقاق سياسي له بوصفه شريكا في السلطة، في تأدية برتوكولات التنصيب، مسقطاً مسمّى النظام الجمهوري والوحدة اليمنية من ديباجة القسم. ومع أن ذلك لا يغير من حقيقة أن القَسم أمام سلطة نيابية انتخبت في ظل دولة الوحدة ونظامها الجمهوري يعني الاعتراف بها، فإن الإرباك السياسي الذي يعانيه «الانتقالي» أعمق من شكلية الالتزام بقَسم سلطة لا دستورية، وذلك بسبب تذبذب مواقفه بين تبنّي مطالب جمهوره والاستجابة لمتطلبات المرحلة، فمن تصريحات رئيسه في أثناء انعقاد مشاورات الفرقاء في الرياض المطالبة بتوحيد مهمات المرحلة في مواجهة جماعة الحوثي واستعادة الدولة اليمنية، إلى تأكيده، أخيرا، على المرجعيات الجنوبية، ومطالبة سلطة المجلس الرئاسي الذي هو طرف فيها تنفيذ الشقّ السياسي من اتفاق الرياض، فضلاً عن مؤشّرات تنازعه مع رئيس السلطة الرئاسية بعض الصلاحيات، ما يؤكّد أن التحولات التي وجد «الانتقالي» نفسه في خضمها أكبر من قدرته على التعاطي معها، وإنْ خضع لإملاءات حلفائه الإقليميين.

إلى حد كبير، تفرض طبيعة تكوين المجلس الانتقالي الجنوبي، والسياقات التي أفضت إلى تأسيسه في عام 2017، ثقلها على توجهاته، إذ إن قسرية تمثيل الشارع المسنود بقوة عسكرية شكلها الحلفاء تظل محدّدا لخياراته، مع امتصاص مطالب أنصاره، إذ إن تصدير هذا المجلس في الشارع الجنوبي جاء في سياق تصفية قيادات المقاومة الجنوبية التي انخرطت في معارك تحرير مدينة عدن، ومن ثم وراثته لاستحقاقاتها بوصفه قوة شاركت في الحرب، عزّز هذا التمثيل القسري تأسيس الإمارات الأحزمة والألوية العسكرية الموالية له وبتواطؤ السعودية ودعمها، بغرض احتواء القضية الجنوبية، وتحجيم القوى المنافسة له. ونتج عنه خفض مستوى التهديد من القوى التي تنازعه تمثيل الجنوب، وتفرّغه لخوض معارك الاستحقاق السياسي في السلطة، فبعد دورات متعاقبة من المعارك ضد سلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي والقوات التابعة لحزب التجمع اليمني للإصلاح فرض اتفاق الرياض صيغة تسوية بين الفرقاء، ضمنت انخراط «الانتقالي» في حكومة المناصفة، إلا أن سياسته قامت على توظيف شراكته في الحكومة لتحقيق مشروعه الانفصالي، وتثبيت سلطته في مناطق الجنوب، إلى جانب التمسّك باستكمال تنفيذ الشق السياسي من اتفاق الرياض وتعطيل الشق العسكري، مقابل التحايل على مسؤوليته في حكومة المناصفة جرّاء انهيار الوضع الاقتصادي، أي اعتماده على تكتيك «داخل السلطة وخارجها معا»، مستفيدا في المقام الأول من عداء حلفائه الإقليميين لسلطة الرئيس هادي. ومع أن هذه الوسائل حققت لهذا المجلس مكاسب كثيرة، بما في ذلك الحفاظ على شعبيته، فإنها لم تعد كافية لمواجهة تحدّيات انخراطه في سلطة المرحلة الجديدة، إذ إن انضواءه في سلطة المجلس الرئاسي الذي شكّل على قاعدة تمثيل مناطقي، شمالي - جنوبي، أتى في سياق تحقيق مطالب الانتقالي، بما في ذلك إزاحة خصومه، إلى جانب أن انضواءه في السلطة يمنحه شراكه في القرار السياسي والعسكري والاقتصادي، ومن ثم يفرض عليه تجاوز شمّاعة تنفيذ الشق السياسي من اتفاق الرياض، وتحمل التبعات المترتّبة على انخراطه في السلطة، حتى وإن كانت مرحلة انتقالية تفضي وفق ضماناتٍ يحصل عليها من حلفائه الإقليميين إلى تقرير مصير جنوب اليمن، فإن هناك إلى جانب المكاسب، خسائر أيضاً.

في سياق المكاسب التي حصل عليها المجلس الانتقالي من انضوائه في السلطة الحالية فقد ضَمن المشاركة في مفاوضات الحل النهائي مع جماعة الحوثي، فالمجلس الرئاسي هو السلطة المخوّلة بذلك، كما أن «الانتقالي»، والذي قبل، مع القوى الأخرى، شروط نقل السلطة من الرئيس هادي إلى المجلس الرئاسي، تقاسم المشروعية السياسية لإسناد السلطة الرئاسية، مقابل تمثيله السياسي ومشاركته في كل البروتوكولات، ومن ثم حضور أكبر في المشهدين السياسيين، المحلي والدولي، إلى جانب أن منح «الانتقالي» رئاسة لجنة المصالحة والتشاور المنبثقة عن المرسوم الرئاسي الذي أزاح الرئيس هادي نفسه، وشكّل المجلس الرئاسي تمكّنه من ممارسة دور رقابي وسياسي، ومن ثم الاعتراض على أي إجراءات يتخذها المجلس الرئاسي لا تصبّ في صالحه، ومع أن «الانتقالي»، كالعادة، ما زال يراهن على الاستمرار في توظيف أي سلطة ينخرط بها لتحقيق أجنداته، والذي تمظهر، أخيرا، في توجيهات عيدروس الزبيدي إلى قائد المنطقة العسكرية الرابعة، اللواء فضل حسن، بتكليف العقيد عيدروس الشاعري قائدا للواء 39 مدرّع، وهو ما يعد تدخلا في صلاحيات رئيس المجلس الرئاسي، فإن الانخراط في السلطة يحتّم على «الانتقالي» الالتزام بمرجعياتها، أو على الأقل مواءمة خطابه مع هذه التحوّلات، خصوصا إن كان طرفاً شارك في صياغة حيثياتها.

ومع أن خضوع هذا المجلس لسلطة تستند مرجعياتها على الحفاظ على الوحدة اليمنية يعني تنازله عن مرجعياته، ولو مؤقتاً، فإنه يفرض عليه القبول بالتوافقية التي ستتشكل وفقها القرارات السياسية، ومن ثم تجنّب توصيفه قوة إعاقة وتعطيل. وإذ كان «الانتقالي» طالما عوّل على بنيته السياسية المناطقية وشعوبية خطابه لانتزاع مكاسب من منافسيه، فإن انخراطه في السلطة الحالية قد يقلص من مساحة المناورة التي كان يتحرّك فيها سابقاً، كما أن أي إجراءاتٍ تلجأ لها سلطة المجلس الرئاسي لتوحيد مؤسسات الدولة في سياق يمني شامل، قد يجرّد «الانتقالي» على الأقل، في الوقت الحالي، من سياسة تنمية كيانات خارج الدولة، إضافة إلى أن تعيين محافظين للمناطق الجنوبية وفق توافق السلطة الرئاسية قد تحرمه من

> تعطيل الشقّ العسكري لاتفاق الرياض ضمن للمجلس الانتقالي التوسّع في بعض مناطق الجنوب على حساب السلطة الشرعية
>
> ما زال «الانتقالي» يراهن على الاستمرار في توظيف أي سلطة ينخرط بها لتحقيق أجنداته

ورقةٍ سياسيةٍ ظلّ يعتمد عليها لضمان تمدّده الجغرافي. كما أن قبول هذا المجلس تحوّل مدينة عدن إلى مقر السلطة الحالية، بأجهزتها الإدارية والسياسية والعسكرية، بما في ذلك عمل مؤسّسات الدولة الموحد، يعني فقدانه مركزه في مدينةٍ طالما خاض حروبا من أجل حسم واحدية سلطته فيها. ومن جهة ثانية، فإن تحوّل عدن إلى عاصمة للسلطة الرئاسية يعني حضورا أكبر للقيادات الشمالية، وهو ما يتعارض مع سياسة «الانتقالي» المعادية للشمال، كما أن عودة قوى شمالية يناصبها العداء قد تخصم من رصيد الولاءات التي يراهن عليها لتقوية مركزه السياسي في عدن، بما في ذلك دخول قوى كان يعارض وجودها إلى مناطق جنوبية أخرى. وإذا كان قبوله مشاركة حزب التجمع اليمني للإصلاح في سلطة المجلس الرئاسي أتى في سياق التماهي مع حالة المصالحة الممسرحة التي أدارتها السعودية والإمارات لتوحيد وكلائها، فإنها تفرض عليه السماح للحزب بمزاولة نشاطه السياسي في مناطق الجنوب، وكذلك الانفتاح على القوى الأخرى، بما في ذلك الجنوبية، ومن ثم التخلي عن أدواته القديمة في تجريم منافسيه. في الحالات كلها، يظل التزام المجلس الانتقالي الجنوبي بالقرار العسكري لسلطة المرحلة الجديدة، ناهيك عن أولويات توحيد المؤسسة العسكرية، هي أكبر التحدّيات التي سيواجهها مستقبلاً، فباعتباره قوة عسكرية أكثر من كونها سياسية، ارتبطت القوة العسكرية بثقله في المشهد الجنوبي، إلى جانب احتفاظه بإدارة قراره العسكري، وبما يلائم خياراته في كل مرحلة، وإنْ ظلت إزاحة منافسيه الأولوية بالنسبة له لضمان واحدية التمثيل في جنوب اليمن، لا محاربة جماعة الحوثي. ومن ثم، قد تفرض متغيرات المرحلة على «الانتقالي» زجّ قواته العسكرية في حرب ضد مقاتلي الجماعة، وفي جبهاتٍ ربما خارج المناطق الجنوبية التي يحرص على الحفاظ على مواقعه فيها. وبالتالي تشتيت قواته، ومن جانب آخر، إذا كان تعطيل الشقّ العسكري لاتفاق الرياض هو ما ضمن للمجلس الانتقالي التوسّع في بعض مناطق الجنوب على حساب السلطة الشرعية، بما في ذلك السيطرة على مقرّ السلطات المحلية، فإن استحقاقات المرحلة قد تقيّد من هذه المكاسب، فمع استحالة المراهنة على قبول «الانتقالي» توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية تحت مظلة السلطة الحالية، فإنها تظلّ ورقة قد يوظفها خصومه ضده، وتهديد له، إذ إن انضواء هذه القوات تحت قيادة سياسية موحّدة يحجّمه سياسياً. وفي ضوء التركيبة العسكرية للأحزمة والقوات التابعة لهذا المجلس، فإن الالتزام بدفع مستحقاتها يعني تحوّل ولاءاتها السياسية إلى الجهة المموّلة. ومع فشله في السيطرة على هذه القوى التي خاضت مواجهاتٍ في شوارع مدينة عدن، فإن دمجها في إطار المؤسسة العسكرية الرسمية يعني انتزاع أهم نقاط قوته أمام خصومه ومنافسيه، حيث ظلت قواته وألويته الذراع التي مكّنته من فرض استحقاقه السياسي والانضواء في السلطة. وعليه، فإن دمجها يعني تحوّله إلى قوة منزوعة الأنياب، كما يحرمه من احتكار تمثيل الجنوب.

ربما من المبكر استكشاف أدوات التعطيل التي ستلجأ لها الكيانات العسكرية والسياسية المنخرطة في سلطة المجلس الرئاسي للحفاظ على مكاسبها، لكن ربما بات المجلس الانتقالي الجنوبي، لأسباب عديدة، الآن أمام اختبار حقيقي لتحديد وجهته المقبلة، الالتزام بأنه طرف في السلطة ومن ثم الامتثال للواقعية السياسية أو الركون لتموضعه الاعتيادي، الاستفادة من مكاسب السلطة مقابل عدم تقديم أي تنازلات، كخيار آمن يجنّبه قدراً من الأضرار.

(كاتبة يمنية)

علم نفس الإبادة أو كيف تقتل بضمير مرتاح

عزام أمين

لم يكن في بال الفرنسي بيير كونيسا مؤلف كتاب «صناعة العدو، كيف تقتل بضمير مرتاح» (ترجمة نبيل عجان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الدوحة، ط2، 2018)، أن الوحشية عند بعض «البشر» ستصل إلى المستويات التي شوهدت في مجزرة حي التضامن في دمشق على يد عناصر من جيش الأسد. لم يخطر على باله أن هناك «بشراً» ستُقتل ليس فقط بضمير مرتاح، وإنما بفخرٍ أيضًا، وربما ستقتل فقط ليتسلّى قاتلوهم، لا ذنب لهم سوى أنهم وُجدوا في المكان الغلط والزمن الغلط.

288 إنسانا بريئاً، بينهم نساء وشيوخ وأطفال جرى إعدامهم بدمٍ باردٍ وبهدوءٍ وتركيزٍ بلا أيّ مشاعر. أُلقوا بهم في حفرةٍ أعدّها الجناة وسط أحد الشوارع. وبعد الانتهاء من إطلاقهم النار على الضحايا واحداً تلو الآخر والتأكد من موتهم، أضرموا النار في الجثث، بإحراق إطارات سيارات وُضعت مُسبقاً في قعر الحفرة. أنجز القتلة مجزرتهم «بإتقان»، وصوّروا تفاصيل المذبحة كاملة وبدقة عالية، ولم يتوانَوا عن أخذ لقطاتٍ تذكارية مروّعة مع توزيع الابتسامات! حتى مجرمو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كانوا يخفون وجوههم خلف أقنعة في أثناء عمليات القتل، بينما حرص مجرمو نظام الأسد على إظهارها وإظهار أنفسهم بدون أيّ وازع.

جرت عملية القتل بشكل روتيني تماماً، ومن الواضح أن المجرمين قد أعدّوا موقع الإعدام بشروط مثالية من أجل استخدامه المتكرّر، كما أظهرت مقاطع الفيديو المسرّبة أنهم كانوا مرتاحين تمامًا في أثناء تنفيذ عملهم في وضح النهار. لم تبدُ عليهم علائم العجلة أو التوتر. وعلى الأغلب، إنهم من الحي نفسه الذي تسكنه الضحايا. كانوا جيراناً، أمضوا حياتهم مع بعض! لا يمكنك وأنت تشاهد الفيديوهات إلّا أن تنكمش على نفسك وتلملم أجزاء روحك، وتشعر أنك أنت لست كما أنت.

تكرّر هذا المشهد عشرات المرات، بل مئات المرّات، في ريف حماة، وحمص، وكرم اللوز، والحولة، وجديدة عرطوز، وجديدة الفضل، وداريا، ودرعا، وحلب، ودير الزور، وريف دمشق، وغيرها من المناطق السورية التي استباحها جيش الأسد والمليشيات التابعة له على مدار السنوات الماضية. إنها حرب إبادة تبنّاها النظام السوري منذ البداية في مواجهة المنتفضين ضدّه، كانت عملية قتل وتدمير ممنهج للبشر وللحجر. وربما يسأل أحدنا عن كيفية تَحوّل الإنسان، في لحظات معينة، إلى وحشٍ بشريٍّ فاقد أدنى قيمه الإنسانية؟ كيفَ يتصرّف المجرم بعد أن تنتهي المذبحة؟ هل يعود إلى بيته ليحتضن أطفاله ويعانق زوجته ويحدّثهم عن مدى حبّه لهم؟ لماذا يحصل كل هذا الجنون البشري؟ ومن المسؤول عنه؟

تحتاج كل مجزرة إلى سياقين، سياسي واجتماعي، والأهم سياق نفسي يجعلها ممكنة، فعملية الإبادة تبدأ بتخطيطٍ مسبق، وغالبًا ما يكون سلوك القتل والذبح نتيجةً نهائية لسلسلة من الأفعال، لا يتحمّل مسؤوليتها فقط من قام بالقتل الفعلي، وإنما أيضًا مَن هيّأ له ودفعه إليه. هذا السلوك ليس سوى نهاية المجزرة.

تحتاج المجزرة أيديولوجيا تشيطن الآخر وتجعل منه خطرًا، أو مرضًا بوصفه فطرياتٍ وبكتيرياتٍ وجراثيم أو حشرات تهدّد جسم المجتمع والوطن؛ وبالتالي يجب التخلص منه. ألم يصف إعلام هتلر اليهود الألمان بالطابور الخامس، وقبل وقوع المجازر في رواندا كان الإعلام الرسمي على مدار الساعة يصف التوتسي بالصراصير.

أما في بلادنا العربية، في ليبيا، وصف معمر القذافي معارضيه بالجرذان، وفي اليمن اعتبر علي عبد الله صالح من خرج عليه نشازا، بينما وصف بشار الأسد معارضي حكمه «بالجراثيم»، فقط لأنهم تظاهروا ضده وعارضوه. هؤلاء الرؤساء هم مهندسو عمليات الإبادة الجماعية التي كانت في معظمها جزءًا من حرب مقدّسة لحماية الوطن من الأمراض أو المؤامرات الخارجية.

لا يمكن للمجزرة أن تحصل من دون عملية «تجريد الضحية من إنسانيتها». وبذلك يبتعد القاتل نفسيًا عن ضحيته، فهو لا يشبهها في شيء، ولا يمكن أن يشعر معها بشيء. ولذلك لا يثير قتلها فيه أيّ انفعال أو شفقة، بل وحدها الضحيّة من يتحمل مسؤولية ما حاق بها من مصير. تجريد الضحية من إنسانيتها هي استراتيجية لوضعها خارج دائرة الواجبات الأخلاقية، بحيث لا يكون هناك أي إطار أخلاقي أو عاطفي يربط القاتل بالضحية ويردعه عن القتل، فلرفض العنف لا بد من مشاعر التعاطف مع الضحية.

لذلك مهندسو استخدام العنف في أقصى حالاته «القتل» والذي يعدّ محظوراً في كل المجتمعات البشرية، يسعون دائمًا إلى كبت مشاعر التعاطف من خلال السرديات القومية، أو الوطنية، أو الإثنية، أو الطائفية، حيث تُوظّف هذه السرديات لتغيير إدراك المؤيدين لهم، فلا يصبح العنف مجرّد فعل شرعي، وإنما يجري تحويله إلى واجب أخلاقي بطولي لتحقيق العدالة. الميل الممنهج والمنظم لتجريد الضحايا من إنسانيتهم «آدميتهم» عملية حاضرة في جميع حالات القتل الجماعي التي عرفتها البشرية. لا يمكن للمجزرة أن تحصل من دون إسباغ صفة أخلاقية على سلوك القتل، وحتى يظهر القتل كفعل جماعي ضروري أخلاقياً، يجب إشعال مشاعر الغضب والإحساس بالخطر والخوف من فناء الجماعة وإخماد مشاعر التعاطف مع الضحية، كل التصوّرات الذهنية عن الضحايا وعن خطرها وتنميطها مباحة، وهذا ما دأب إعلام نظام الأسد على فعله منذ اليوم الأول للانتفاضة ضده.

لا يمكن للعنف الجماعي أن يستمر من دون ذخيرة مستدامة من العواطف، تعمل هذه الذخيرة على إبقاء الجماهير في حالة عاطفية تُلغي عمل العقل، أو تؤطّره، وتدعم العنف وتمدّه بالأدوات اللازمة من مال وأرواح، وتضمن استمراره حتى تتحقق الأهداف السياسية لمهندسي الإبادة الجماعية.

طبعاً، في أثناء الحروب، تحتاج الشعوب دائماً إلى سرديات البطل الملحمي والبطل الحامي الذي يستحقّ أن نضحي من أجله، فهو مُخلّص الجماعة من خطر الفناء. يجمع هذا البطل، إلى جانب شجاعته الفائقة، الذكاء والحنكة النادرة، والوفاء والنبل، والحلم مع الإنسانية تجاه مؤيديه، والبأس والقسوة مع أعدائه فهو يصارع كالفرسان ضد الشر، وهكذا جرت فبركة شخصياتٍ ملحميّة كشخصية العقيد النمر سهيل الحسن والعميد عصام زهر الدين إلى جانب البطل الحامي بشار الأسد، المهندس الأول للمجزرة المستمرة بحق السوريين منذ عام 2011.

مجزرة حي التّضامُن في دمشق واحدة من مئات مثلها ارتكبها النّظام السّوري بحق الشعب السوري، ولكّن، المُختلف فيها، بالإضافة إلى فظاعة المشاهِد، أنَّ مُرتكبيها يعترِفون بالصّوت والصّورة وبابتسامات عريضة أمام الكاميرا، وبكُل فخر واعتزاز بفعلتهم الشّنيعة يعلنون ولاءهم الكامل للمهندس الأول للمجزرة: «لعيونك يا معلم».

(أكاديمي سوري)

> لا يمكن للمجزرة أن تحصل من دون عملية «تجريد الضحية من إنسانيتها». وبذلك يبتعد القاتل نفسياً عن ضحيته، فهو لا يشبهها في شيء
>
> جرت عملية القتل في حي التضامن بشكل روتيني تماماً، أعدّ المجرمون موقع الإعدام بشروط مثالية من أجل استخدامه المتكرّر

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads